الثورة الأربعاء 23 محرم 1432 هـ الموافق 29 ديسمبر 2010م العدد (16849)

أقر عدداً من المشاريع:

مجلس النواب يناقش تقريراً حول مشروع الموازنة العامة للعام المالي ٢٠١١م

التأكيد على أهمية التزام الحكومة بمضامين البرنامج الانتخابي لرئيس الجمهورية المتعلقة بالتنمية المستدامة ومكافحة الفقر والبطالة

□.. صنعاء/سبأ/..

أقر مجلس النواب في جلسته أمس برئاسة رئيس المجلس يحيى علي الراعي، تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول مشروع القانون بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ٢٥ لسنة ١٩٩٩م والخاص بتنظيم تداول مبيدات الآفات النباتية بصيغته النهائية.

كما أقر تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية بشأن تعديل المادة ٥٠ من القانون رقم ١٧ لسنة ٢٠٠٤م حول تنظيم حماية الثروة الحيوانية بصيغته النهائية.

وفي سياق متصل أقر مجلس النواب تقرير لجنة الزراعة والري والثروة السمكية حول مشروع القانون الخاص بتعديل المادة ٤٠ من القانون رقم ٢ لسنة ٢٠٠٦م بشأن تنظيم صيد واستغلال الأحياء المائية وحمايتها.

من جانب آخر ناقش المجلس تقرير اللجنة الخاصة المكلفة بدراسة مشاريع الموازنات العامة للعام المالي ٢٠١١م.

وأكد نواب الشعب على ضرورة أن تلتزم الحكومة بتنفيذ توصيات المجلس السابقة وما تضمنه البرنامج الانتخابي لفخامة رئيس الجمهورية في كل ما يتعلق بالتنمية المستدامة ومكافحة البطالة والفقر، لما من شأنه تحسين مستوى الدخل.. مشددين على التطبيق الصارم للقوانين النافذة ومكافحة الفساد، وحتى لا تكون توصيات المجلس حبرا على ورق.

مقدرين نجاحات الحكومة التي تحققت في مختلف المجالات كالمحافظة على سعر الصرف وإنجاز العديد من مشاريع الجسور والطرقات والأنفاق وغيرها.. وأن هذا لا يعفي الحكومة من القيام بكافة المهام والالتزامات المناطة بها، لما من شأنه تحقيق الرخا الاقتصادي والحفاظ على الأمن والاستقرار.

وأشار أعضاء مجلس النواب إلى أن تقييد وتخفيض الإنفاق العام في الموازنة يجب أن لا ينعكس سلبا على حساب الجانب الاستثماري الذي انخفضت نسبته في إجمالي الإنفاق العام في مشروع موازنة ٢٠١١م إلى ٢٠٪ مقارنة بنسبة ٢٨٪ في موازنة العام الجاري ٢٠١٠م.. محذرين من سلبية ومخاطر كبيرة على مختلف الجوانب والأنشطة، مما يقلل من فرص زيادة التشغيل، والحد من البطالة، والتخفيف من الفقر.

وفيما يتعلق بعجز الموازنة العامة، أكد نواب الشعب أن هذا الأمر كان وما يزال محل اهتمام ومتابعة مستمرة من قبل المجلس.. حيث سبق وأن أصدر العديد من التوصيات المتكررة من عام إلى آخر أثناء مناقشة وإقرار الموازنات العامة للدولة وحساباتها الختامية للسنوات الماضية، والتي نبه فيها الحكومة إلى ضرورة وأهمية اتخاذ الإجراءات والمعالجات الكفيلة بالسيطرة على عجز الموازنة وإبقائه في الحدود الآمنة، كشرط أساسي هام لتحقيق الاستقرار المالي والنقدي، وخلق البيئة الملائمة الداعمة للنمو الاقتصادي وزيادة الاستثمار، وأن يكون تمويل العجز من مصادر غير تضخمية، والعمل على تنمية الموارد غير النفطية لقطاعات الثروة السمكية، والسياحة وغيرها من المصادر.

وحث نواب الشعب على ضرورة اتخاذ الإجراءات والتدابير الكفيلة برفع وتيرة تحصيل الموارد العامة الذاتية غير النفطية، وفقا لما تقضي به التشريعات النافذة، بالإضافة إلى نقص الموارد من النفط نتيجة توقع تراجع حصة الحكومة من إنتاج النفط بمقدار مليون برميل، مقارنة بتقديرات ٢٠١٠م، هذا إلى جانب تواضع إيرادات مشروع الغاز الطبيعي المسال بسبب استرداد الالتزامات المالية للمشروع والتي تأتي في إطار اتفاقية تمويل المشروع.

وفيما يتعلق بالتقديرات المرصودة في مشروع موازنة الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة للسنة المالية ٢٠١١م أشار أعضاء المجلس إلى أنها لم تأت بجديد، حيث تبين من خلال متابعة الأداء المالي عاما بعد آخر، وجود اختلالات إدارية وتنظيمية حدت من فاعلية وكفاءة أدائها، وأعاقت تحقيق الأهداف التنموية والخدمية والاجتماعية التي أنشئت من أجلها، وأن أوضاع الوحدات المستقلة والملحقة والصناديق الخاصة ما زالت بحاجة إلى الدراسة الجادة من قبل الحكومة، وصولا إلى معالجات جادة تسهم في تحسين أدائها الإداري والمالي من خلال تحصيل مواردها وتوجيهها إلى أنشطتها الرئيسية المنصوص عليها في قوانين إنشائها وتعزيز دورها في جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب ورفع معدلات النمو والتخفيف من الفقر وزيادة كفاءة وعائد الإنفاق العام من جانب آخر.

وأكد النواب ضرورة احتواء التضخم، للحد من ارتفاع الأسعار، وكذا الحفاظ على استقرار سعر الصرف، والاستمرار في المتابعة والرقابة القانونية على سوق الصرف، بما يؤمن الاستقرار في هذا المتغير، ويعزز الثقة بالعملة الوطنية.. مقدرين ومثمنين ما يذلته الحكومة في الحفاظ على إعادة سعر الصرف للعملة الوطنية.

وطالبوا بإعطاء اهتمام خاص بقطاع التصدير والعمل على تنمية وتطوير البنى المؤسسية والتحتية اللازمة لتمكينه من تنمية أنشطة ومجالات التصدير، وكذا تقديم الحوافز والتسهيلات التي تشجع على زيادة التصدير والمنافسة في الأسواق الخارجية، وإيلاء مشكلة البطالة الأولوية في الاهتمام والمعالجة، واتخاذ كافة السبل التي تسهم في التخفيف من هذه المشكلة.

كما أكدوا على ضرورة قيام الحكومة بتوفير الاعتمادات اللازمة لإنجاز المشاريع المتعثرة التي وجه بتنفيذها فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح، رئيس الجمهورية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضر جلسته السابق ووافق عليه، وسيواصل أعماله اليوم الأربعاء بمشيئة الله تعالى.

حضر الجلسة نائب رئيس الوزراء للشئون الاقتصادية وزير التخطيط والتعاون الدولي عبدالكريم الأرحبي، ووزير المالية نعمان الصهيبي، ومحافظ البنك المركزي اليمني محمد عوض بن همام، ورئيس مصلحة الضرائب أحمد أحمد غالب، ورئيس مصلحة الجمارك، محمد زمام، والوكلاء المختصون في الجهات ذات العلاقة.

اطلع على نتائج دراسة ربط اليمن بسكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي

مجلس الوزراء يقر إجراءات لمعالجة أوضاع عدد من المؤسسات

المصادقة على مشروع قرار بشأن إعلان عنة ووادي الدور بمحافظة إب محمية طبيعية

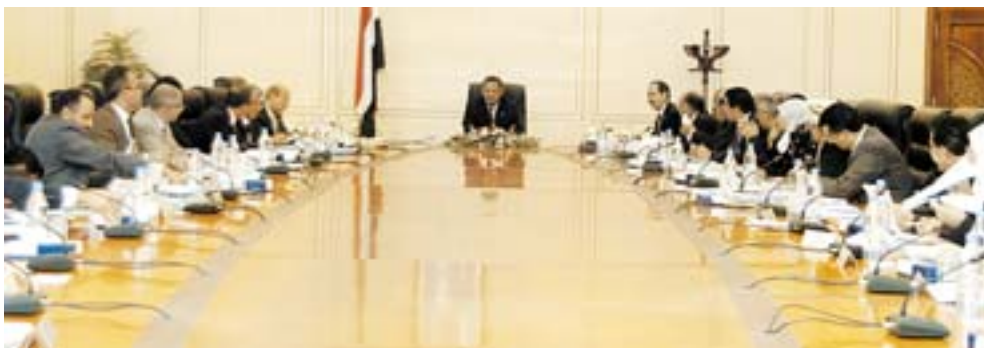

■ صنعاء/سبأ/..

اتخذ مجلس الوزراء في اجتماعه الأسبوعي أمس برئاسة رئيس المجلس الدكتور علي محمد مجور مجموعة من القرارات والإجراءات لمعالجة أوضاع عدد من المؤسسات العامة وأوضاع العمالة في الوحدات الاقتصادية التي تم إعادة هيكلتها بعد انتهاء الاعارة وذلك على ضوء مناقشته لهذا الجانب والمذكرات المرفوعة من قبل الوزراء المعنيين بهذا الخصوص.

ففي ما يخص المعالجات المتخذة بشأن أوضاع المؤسسات المحلية للنقل البري في كل من أمانة العاصمة ومحافظتي عدن وحضرموت، أكد المجلس على استمرار القطاع العام في تأدية دوره إلى جانب القطاع الخاص في مجال النقل البري.

ووجه مجلس الوزراء، بالاستعانة بشركة استشارية متخصصة يتم اختيارها بصورة تنافسية عن طريق الاعلان للقيام بعدد من الأعمال، منها إعداد دراسة تحليلية شاملة لهذه المؤسسات من النواحي التنظيمية والمالية والفنية والتشغيلية والإدارية والقانونية والتسويقية، وتحديد وتشخيص مواطن الاختلالات وجوانب القصور فيها، ومن ثم اقتراح البدائل الكفيلة بمعالجة أوضاعها، بما يمكنها من ممارسة نشاطها ويؤدي إلى معالجة الاختلالات القائمة وتلافي جوانب القصور التي تعاني منها المؤسسات الثلاث، بما في ذلك تعزيز قدراتها على العمل وفق آلية السوق في مناخ تنافسي.

وأقر مجلس الوزراء مجموعة من المعالجات بشأن أوضاع المؤسستين العامتين لصناعة الغزل والنسيج صنعاء وعدن، منها تحويل المؤسستين إلى شركتي مساهمة وذلك بين الدولة ممثلة بوزارة الصناعة والتجارة وبين شريكين استراتيجيين متخصصين من القطاع الخاص يتم اختيارهما بالمزايدة العامة العلنية، على أن تنشأ وتنظم الشركتان وفقا لقانون الشركات التجارية رقم ٢٢ لسنة ١٩٩٧م، وتمارسا نفس الأنشطة الحالية للمؤسستين بعد إعادة تأهيلهما وتحديثهما وتنفيذ البرنامج الاستثماري مع اعطائهما الحق بإضافة أية أنشطة أخرى جديدة ذات صلة بالوظيفة الأساسية لكليهما.

ووجه المجلس بالاستعانة بشركة استشارية لدراسة وضع المؤسستين وتحديد قيمة اصولهما وممتلكاتهما وقيمة البرنامج الاستثماري المطلوب لتحديثهما وتطوير وتشغيل الشركتين المساهمتين الجديدتين، وصولا إلى تحديد قيمة رأسمالها وعدد الاسهم وقيمة السهم الواحد وكذا حصة كل من الدولة والشريك الاستراتيجي في كل منهما، إلى جانب اعداد النظام الأساسي وعقد التأسيس.

وأكد المجلس على أن يتم اختيار الشركة الاستشارية عبر الاعلان وإجراءات المنافسة والشفافية الكاملة.

واطلع المجلس على مذكرة وزارة الإدارة المحلية بشأن طلب الموافقة على استكمال إجراءات تشكيل الهيئة الإدارية للمجلس المحلي لمديرية طور الباحة محافظة لحج نظرا لتعذر انعقاد الاجتماع لانتخاب الأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة خلال الفترة من ٥-٦ مايو ٢٠١٠م، وذلك بحسب ما جاء في مذكرة أمين عام المجلس المحلي لمحافظة لحج بهذا الشأن.

ووافق المجلس على تشكيل الهيئة الإدارية لطور الباحة، ووجه باستكمال الإجراءات القانونية اللازمة بهذا الخصوص استنادا إلى المادة ٤٤ الفقرة «هـ» من اللائحة التنفيذية لقانون السلطة المحلية التي خولت المجلس النظر في هذه الحالات واتخاذ مايراه مناسبا بشأنها.

كما وافق مجلس الوزراء على مذكرة وزارة الإدارة المحلية بشأن إنشاء صندوق النظافة والتحسين بمحافظة ريمة وفقا لأحكام القانون رقم ٤ لسنة ٢٠٠٠م بشأن السلطة المحلية، والقرار الجمهوري بالقانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٩م بشأن صناديق النظافة وتحسين المدن ولائحته التنفيذية، وقانون النظافة رقم ٣٩ لسنة ١٩٩٩م ولائحته التنفيذية.

وصدق المجلس على مشروع القرار المقدم من وزارة المياه والبيئة بشأن اعلان عنة ووادي الدور بمحافظة محمية طبيعية ووجه وزيري المياه والبيئة والشؤون القانونية استكمال إجراءات إنشاء المحمية.

ويتكون القرار من ٣٦ مادة موزعة على ثمانية ابواب تشمل التسمية والتعاريف والأهداف، هيئة إدارة المحمية، الأعمال والأنشطة المحظورة، وكذا المرخص لها، مشاركة السكان المحليين ومنظمات المجتمع المدني والمرأة في إدارة المحمية، الموارد المالية، الرسوم، المسؤوليات، التعويض والعقوبات واخيرا الأحكام الختامية.

ويهدف القرار إلى الحفاظ على الموارد الطبيعية للمحمية الواقعة في مديرية العدين وإدارة هذه الموارد إدارة سليمة قابلة للاستدامة وحمايتها من التأثير الجانبي للأنشطة التنموية المختلفة بحسب خطة إدارتها بما في ذلك تحقيق التوازي بين متطلبات السكان التنموية والموارد الطبيعية المتاحة بما لا يؤثر على تلك الموارد فضلا عن حماية التنوع الحيوي في المنطقة وخاصة الأنواع ذات الأهمية المحلية والوطنية والاقليمية والدولية وذلك من خلال إعادة تأهيل وحماية الغابة في المنطقة وحماية البيئة وحماية مساقط المياه.

ووافق المجلس على اتفاقية تشجيع وتبادل حماية الاستثمارات بين حكومة الجمهورية اليمنية وحكومة جمهورية اوكرانيا، ووجه باستكمال الإجراءات اللازمة للمصادقة على الاتفاقية، وتنظم الاتفاقية المقدمة من رئيس الهيئة العامة للاستثمار كافة الجوانب الخاصة بتشجيع وحماية الاستثمار بين البلدين الصديقين لما من شأنه تعزيز التعاون الاقتصادي وخدمة مصالحهما المشتركة وترجمة حرصهما على تعزيز الظروف المواتية لاستثمارات المستثمرين اليمنيين الراغبين في الاستثمار بأوكرانيا والمستثمرين الاوكرانيين الراغبين بالاستثمار في اليمن.

واطلع المجلس على تقرير وزير النقل بشأن نتائج دراسة الاستشاري لربط اليمن بسكة حديد دول مجلس التعاون الخليجي وخطوات التواصل مع الأمانة العامة لمجلس التعاون بهذا الشأن، مشيرا إلى الابعاد الاستراتيجية والجدوى الاقتصادية الجيدة التي توصلت إليها الدراسة بشأن هذا المشروع بما في ذلك دوره الحيوي في تعزيز التواصل وخدمة النشاط التجاري بين اليمن ودول المجلس.

واطلع المجلس على تقرير وزارة شئون مجلسي النواب والشورى عن سير تنفيذ الإجراءات الدستورية والقانونية المتعلقة بأعمال الحكومة لدى مجلس النواب وذلك خلال الفترة من ٢٠ وحتى ٢٧ ديسمبر الجاري.

وتضمن التقرير عرضا لمشاريع القوانين التي وقف امامها المجلس خلال هذه الفترة وكذلك تقارير اللجان الدائمة وتقارير لجان النزول الميداني إضافة الى التقارير الاخرى التي تطرق اليها المجلس.

وفيما يتعلق بفعاليات الوزراء على المستوى الخارجي اطلع المجلس على تقرير وزير الخدمة المدنية والتأمينات حول مشاركته في المنتدى الدولي للضمان الاجتماعي في كيب تاون بجنوب افريقيا خلال الفترة من ٢٩ نوفمبر وحتى ٤ ديسمبر ٢٠١٠م.

كما اطلع المجلس على تقرير وزير التربية والتعليم بشأن مشاركته في المؤتمر العام الـ٢١ لوزراء التربية والتعليم بالدول الاعضاء بمكتب التربية العربي لدول الخليج الذي عقد خلال الفترة من ١٤ وحتى ١٥ ديسمبر ٢٠١٠م في العاصمة الاماراتية ابوظبي إضافة الى مشاركته في الدورة العادية الـ٢٠ للمؤتمر العام للمنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الذي عقد في تونس يومي ٢١ و٢٢ من الشهر الجاري.

في حين اطلع مجلس الوزراء ايضا على تقرير وزير الصحة العامة والسكان بخصوص مشاركته في الاجتماع الدولي للنداء الإنساني في الامم المتحدة الذي عقد بمدينة جنيف السويسرية في الفترة من ٣٠ نوفمبر وحتى ١ ديسمبر ٢٠١٠م، وعلى تقرير وزير العدل بشأن مشاركته في الدورة الـ٦١ لمجلس وزراء العدل العرب التي عقدت بمقر الامانة العامة لجامة الدول العربية في العاصمة المصرية القاهرة يوم ٢٠ ديسمبر الجاري.

واطلع المجلس على تقريري وزير الصناعة والتجارة الاول حول مشاركته في المنتدى الاقتصادي العربي الياباني المنعقد في تونس العاصمة يومي ١١ و١٢ ديسمبر الجاري والثاني عن مشاركته في اجتماع فريق العمل لانضمام اليمن إلى منظمة التجارة العالمية الذي عقد منتصف ديسمبر الجاري، وعلى تقرير وزير الداخلية بخصوص مشاركته في الاجتماع الوزاري المشترك لمجلس وزراء الداخلية والعدل العرب الذي عقد الثلاثاء الماضي في العاصمة المصرية القاهرة.

وفي نهاية الاجتماع أحاط رئيس مجلس الوزراء أعضاء المجلس علما بشأن الطلبات التي تقدم بها كل من نائب رئيس الوزراء لشئون الدفاع والأمن ووزير الإدارة المحلية الدكتور رشاد محمد العليمي ونائب رئيس الوزراء للشئون الداخلية صادق أمين ابو راس لترك عملهما، إضافة إلى سبعة وزراء آخرين وذلك بغرض ترشيح انفسهم في الانتخابات النيابية القادمة المقرر إجراؤها في ٢٧ ابريل القادم عملا بنص المادة رقم ٦٠ الفقرة «هـ» من قانون الانتخابات العامة والاستفتاء رقم ١٣ لسنة ٢٠٠١م وتعديلاته بالقانون رقم ٣ لسنة ٢٠٠٦م والقانون رقم ٢٦ لسنة ٢٠٠٦م، والوزراء هم: وزير الخدمة المدنية والتأمينات الدكتور يحيى الشعيبي ووزير الدولة أمين العاصمة عبدالرحمن الاكوع ووزير الشباب والرياضة حمود عباد ووزير شئون مجلسي النواب والشورى أحمد الكحلاني ووزير السياحة نبيل الفقيه ووزير الزراعة والري الدكتور منصور الحوشبي ووزير الكهرباء والطاقة المهندس عوض السقطري.

بحث تعزيز علاقات التعاون وآليات التنسيق المشترك بين اليمن والهند

□.. صنعاء / سبأ /..

بحث نائب وزير الخارجية الدكتور علي مثنى حسن لدى لقائه أمس السكرتير المشترك للعلاقات الاقتصادية الثنائية المتعددة بوزارة الخارجية الهندية اكلش مشرا علاقات التعاون وآليات التنسيق المشترك وتبادل الخبرات بين البلدين في إطار رابطة الدول المطلة على المحيط الهندي بخاصة بعد انتقال رئاسة الرابطة من بلادنا إلى جمهورية الهند.

كما بحث الجانبان الترتيبات الخاصة باجتماع الدول الأعضاء في الرابطة المقرر عقدها في العاصمة الهندية العام القادم.

حضر اللقاء سفير جمهورية الهند بصنعاء أوصاف سعيد والسفير عبدالاله حجر مستشار وزير الخارجية، مدير مكتب نائب وزير الخارجية الوزير المفوض حماد عبدالله دحان وعضو دائرة المنظمات والمؤتمرات الدولية بوزارة الخارجية أحمد العوجري.

إعـــــــلان بيـــع

ترغب سفارة دولة قطر بصنعاء في بيع مولد كهربائي Caterpillar موديل ٢٠٠٢م.

فعلى من يجد في نفسه الرغبة بالشراء التقدم الى مبنى السفارة للمعاينة خلال أوقات الدوام الرسمي من الساعة الثامنة صباحا وحتى الثانية والنصف عصرا.

للاستفسار الاتصال برقم :(٧١٢٥٨٠٦٤٣-٣٠٤٦٤٠/١/٢/٣).

الثورة
www.althawra.net
al-thawrah@y.net.ye
althawrah99@gmail.com
يومية سياسية جامعة
تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والطباعة والنشر
الإدارة العامة : صنعاء - شارع المطار
نائب رئيس التحرير ياسين المسعودي
مدير التحرير : عبدالرحمن بجاش
نائبا مدير التحرير :
محمد عبدالماجد العريقي
ابراهيم المعلمي
سكرتير التحرير جمال فاضل
الإدارة العامة: 321528/32/33 فاكس: 334914-332505 ص. ب: 1475-2195
المبيعات: 274039 فاكس: 270064 الأعلانات: 274038 فاكس: 274035
التوزيع والاشتراكات: 274037 الإدارة التجارية: 274036 فاكس: 480680
الفروع: عدن: 231783 فاكس: 233354 تعز : 220800 فاكس: 220900
الحديدة: 245842 فاكس: 211537 حضرموت 303930 فاكس: 303931 إب/ تلفاكس: 400251
الضالع/ تلفاكس: 431372 ابن/ تلفاكس: 602096 عمران تلفاكس: 613388